

"العودة الطوعية" القسرية لللاجئين السوريين من لبنان

تقرير ملخص حول فطة الحكومة اللبنانية "للعودة
الطوعية" لإعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم

كانون الأول / ديسمبر 2022



05

المقدمة

03

من نحن

09

حالات العودة التي تم
توثيقها من قبل مركز
وصول لحقوق الإنسان

07

ما هي الضغوطات
التي تمارس على
اللاجئين في لبنان؟

06

ما هي خطة الحكومة
اللبنانية لإعادة
اللاجئين؟

09

الشهادة
الثالثة

09

الشهادة
الثانية

09

الشهادة
الأولى

11

مدى توافق خطة
العودة في لبنان مع
القانون الدولي

10

المكونات القانونية
للعودة الطوعية



من نحن

مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) هو جمعية حقوقية غير ربحية وغير حكومية تأسس في لبنان عام 2017. مقره بيروت وباريس، ويضم مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان وذوي الخبرة في المجال القانوني والمناصرة المحلية والدولية. انطلق بنشاطه من لبنان لإيمانه بدعم واقع حقوق اللاجئين في وقت ارتفعت فيه الانتهاكات الجسيمة بحقهم. يعمل (ACHR) بشكل متخصص في رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان للاجئين، وينشر إصدارات دورية بهدف التوعية والمناصرة المحلية والدولية لضمان حقوق اللاجئين في بلدان اللجوء لحين عودتهم الطوعية والكرامة والأمنة إلى بلدانهم الأصليين.

وفي هذا الإطار، يعمل ACHR على حماية اللاجئين من انتهاكات حقوق الإنسان من خلال مراقبة وتوثيق الانتهاكات، وتقديم التوعية حول قضايا وأوضاع اللاجئين في البلدان المستضيفة لهم وتوفير المساعدة والمساندة القانونية لهم عند الحاجة.

كما يعمل ACHR على دعم المجتمعات المستضيفة من خلال إتاحة المعلومات الدقيقة للمجتمع المدني والقطاع الخاص وصانعي القرار والداعمين والمنظمات الدولية لمساعدتهم على فهم أوضاع اللاجئين بشكل مدعم بالبيانات بهدف تطوير سياسات تحد من انتهاكات حقوق الإنسان وتساهم في إيجاد حلول مستدامة للقضية.

إضافة إلى ذلك، يعمل ACHR على خلق مساحة نشاط مشتركة للمدافعين عن حقوق الإنسان، تساعد على تقديم الشكاوى للإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وتزودهم بالأدوات والمعلومات اللازمة لاستمرارية نشاطهم الحقوقي والإعلامي.



منذ أن بدأت الحكومة السورية في إعادة بسط سيطرتها على معظم مناطق البلاد في عام 2016، يتعرّض اللاجئون السوريون لضغوطات متزايدة لإجبارهم على العودة من البلدان المجاورة. لعل أبرزها "لبنان" التي تشارك ميليشيات عسكرية غير رسمية منها بالحرب السورية منذ أن أعلن حزب الله -أحد أحزاب السلطة- في عام 2016 مشاركته "الرسمية" في سوريا إلى جانب السلطات السورية بحجة مكافحة الإرهاب لحماية الحدود اللبنانية. فبدأت السلطات اللبنانية كالبلديات في فرض حظر تجول على السوريين في عام 2014،¹ وطبّق لبنان في إدارة الحدود سياسات أكثر قسوة، ففي كانون الثاني/ يناير من عام 2015، أنهى لبنان سياسة الإعفاء من التأشيرة²، وطلب رسمياً من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تتوقف عن تسجيل اللاجئين السوريين. ونفذ الأمن العام اللبناني، شروطاً تقييدية ومكلفة لتجديد إقامة اللاجئين، وفي الأعوام القليلة الماضية، مع تزايد الأزمة الاقتصادية التي يعيشها لبنان، اشتد سريعا التوتر بين اللاجئين السوريين والمواطنين في البلاد، بسبب الحملات التمييزية وخطابات الكراهية التي شنّها بعض من مسؤولي السلطة ضد اللاجئين وتحميلهم أعباء المشكلات السياسية والاقتصادية التي تمرّ بها لبنان.

أعلنت الحكومة اللبنانية في الأشهر الماضية في خطوة كانت موضع استنكار واسع من قبل المنظمات الحقوقية كما مفوضية اللاجئين بطرق غير رسمية، **على أنه سيتم إعادة 15 ألف لاجئ سوري شهرياً إلى بلاده**³. وتم التمهيد لهذه الخطوة، التي لم توضحها الحكومة اللبنانية بشكل رسمي، من خلال تطبيق تدابير مشددة، كان من شأنها تقييد حصول اللاجئين على الوظائف والمساكن، وقلّلت فرص سبل معيشتهم.

تؤثر عوامل متنوعة في القرارات التي يتخذها اللاجئون، فيقررون فيها العودة إلى مناطقهم الأصلية، لكن بعض هذه العوامل لا تعبّر عن الرأي الحقيقي لدى اللاجئين برغبتهم الفعلية في العودة، إذ أن مبدأ "الطوعية" ركن من أركان العودة غير القسرية، وتفسّر غير القسرية غالباً بالموافقة الاختيارية عن كامل الرضى من دون أي أسباب أو مسببات لاتخاذ القرار، وهو تفسيراً ضيقاً كونها لا تكون صادرة بشكل مستقل عند اتخاذ القرار عن الظروف الإنسانية التي يعيشها اللاجئون في البلدان المضيفة. يرى ACHR في هذا التقرير بأن تلك العوامل التي تدفع اللاجئين السوريين في لبنان إلى التفكير بالعودة إلى بلادهم، تحول دون حصولهم على حقوقهم بالوظيفة المناسبة، والتنقل الآمن، واستكمال التعليم. كما أن الظروف الأمنية والاقتصادية الحالية في سوريا ليست مناسبة لعودة آمنة وكرامة للاجئين، وبالتالي فإن عتبات الحماية الـ 22 التي حددها مفوضية اللاجئين⁴، لا تنطبق على عمليات عودة السوريين من لبنان إلى سوريا، إضافة إلى ذلك، فإن تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بسوريا قالت بأن "سوريا لا تزال غير آمنة"⁵.

لذلك، ينبغي على السلطات اللبنانية احترام القوانين المحلية والدولية الملزمة، وبالتالي الحد من عمليات الترحيل والإعادة القسرية للاجئين السوريين من لبنان إلى بلادهم، وكون لبنان، بصفته طرفاً في "اتفاقية مناهضة التعذيب"⁶، فهو ملزم بالألا يعيد أو يسلم أي شخص في حال وجود أسباب وجيهة تشير إلى أنه قد يواجه خطر التعرض للتعذيب. كما أن لبنان ملزم أيضاً بالمبدأ القانون الدولي العرفي في عدم الإعادة القسرية⁷، الذي يمنع إعادة الأشخاص إلى أماكن قد يتعرضون فيها للاضطهاد، أو تعريض أي شخص لخطر حقيقي بالتعذيب، أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو لخطر على حياتهم.

ويرى ACHR أنه على الاتحاد الأوروبي والدول الداعمة والجهات المانحة، اقتراح آلية مراقبة لتقييم استجابة السلطات اللبنانية لمعالجة انتهاكات الترحيل والإعادة القسرية بحق اللاجئين السوريين، ونؤكد على ضرورة انخراط الاتحاد الأوروبي والدول الداعمة في عمليات المناصرة، والضغط على لبنان للالتزام بواجباته وفق القانون الدولي، وإشراك منظمات المجتمع المدني بعمليات المراقبة. كما نوصي بتعزيز دور الدول الداعمة في مراقبة خروقات لبنان للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وزيادة التواصل الفعال مع منظمات المجتمع المدني المعنية.

¹ "هيومن رايتس ووتش"، تقرير "لبنان- فرض ما لا يقل عن 45 حظر تجول على اللاجئين السوريين"، تشرين الأول/ أكتوبر 2014. <https://cutt.us/TkDzS>.

² "هيومن رايتس ووتش"، تقرير "أريد فقط أن أعامل كإنسان"، كانون الثاني/ يناير 2016. <https://cutt.us/Epg8T>.

³ وزير المهجرين اللبناني، عصام شرف الدين، الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية الرسمية، 4 تموز/ يوليو 2022. <https://cutt.us/Pn8An>.

⁴ وهذه هي شروط "الاستراتيجية الشاملة للحماية والدول: المعايير والحدود الدنيا المطلوبة لتوفير الحماية لعودة اللاجئين إلى سوريا"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شباط/ فبراير 2018. <https://cutt.us/a66ND>.

⁵ تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بسوريا الصادر في 12 أيلول/ سبتمبر 2022. <https://cutt.us/n8HWj>.

⁶ صادق لبنان على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بموجب القانون رقم 185 تاريخ 24/05/2000 (الانضمام في 05/10/2000)، وصادق على البروتوكول

الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب OPCAT بموجب القانون رقم 12 تاريخ 05/09/2008 (الانضمام في 22/12/2008). <https://bit.ly/3rbNrVZ>.

⁷ IOM, International Migration Law, Glossary On Migration, <https://cutt.us/Ow7iX>.



المقدمة

بدأت السلطات اللبنانية في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي استئناف إعادة اللاجئين السوريين على دفعات، والتي كانت بدأتها عام 2017، بإعادة حوالي 500 لاجئ من منطقة شبعاً في جنوب شرقي لبنان في 15 حافلة اتجهت إلى بيت جن في جنوب غربي دمشق. فمذ ذلك الحين، والسياسيون البارزون يصعدون الدعوات إلى عودة اللاجئين⁸، وتوقفت خلال تفشي وباء "كوفيد-19" في 2020، لكن الأسباب الأمنية والاقتصادية في سوريا التي تمنع اللاجئين من العودة الطوعية إلى مناطقهم الأصلية ما تزال قائمة، ومع مرور المزيد من الوقت دون إيجاد حلول سياسية مجدية في سوريا تجعل العودة تبدو أقل احتمالاً بالنسبة لمعظم اللاجئين السوريين في لبنان.

لا تزال حركة النزوح الداخلية مستمرة على نطاق واسع في سوريا، حيث سجلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 6.9 مليون نازح داخلي في جميع المناطق السورية، كما يحتاج 14.6 مليون سوري إلى مساعدات إنسانية، بزيادة قدرها 9% عن عام 2021، و76% من الأسر في سوريا غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية⁹.

ومنذ 2019، ومع كل أزمة مستجدة في لبنان هناك سردية متجددة بتحميل اللاجئين السوريين مسؤولية جميع ما يحصل في البلاد، تتبناها قوى سياسية وجزء من وسائل الإعلام، وعلى الرغم من أن لبنان يعاني من الأزمات الاقتصادية الحادة، لكن لا يعد وجود اللاجئين السوريين سبباً رئيساً في هذا التدهور الاقتصادي.

بحسب تقرير البنك الدولي حول المالية العامة في لبنان لعام 2022، فإن السياسات الاقتصادية التي انتهجتها لبنان أثرت على "الفشل" في توفير الخدمات العامة الأساسية للسكان¹⁰. وقد أدت الأزمة الراهنة إلى تفاقم أوجه النقص الخطيرة السائدة منذ وقت طويل في تمويل هذه الخدمات العامة الأساسية: المياه، والكهرباء، والنقل، والرعاية الصحية، والتعليم، والحماية الاجتماعية. وكشفت الأزمات عن "هشاشة نظام تقديم الخدمات في لبنان، وهو نفسه نتاج سيطرة النخبة السياسية على موارد الدولة لتحقيق مكاسب شخصية"¹¹. وكانت عملية إضعاف تقديم الخدمات العامة في "سياق جهد مُتعمد لإفادة فئة محدودة على حساب الشعب اللبناني. وكان المواطنون في نهاية المطاف يدفعون تكاليف مضاعفة، ويحصلون على منتجات أو خدمات ذات جودة متدنية، وكانت الآثار أيضاً تنازلية بدرجة كبيرة، حيث تؤثر على الشرائح السكانية ذات الدخل المتوسط والدخل المنخفض بدرجة أكبر كثيراً من غيرهم"¹².

يشكل إلقاء اللوم على اللاجئين السوريين بشأن الأزمات الاقتصادية في لبنان صورة بارزة من صور عوامل الإكراه، تخلق حالة من التوتر بين اللاجئين والمواطنين الذين يجدون أنفسهم يتنافسون على فرص العمل والسكن، ما يجعل اللاجئين أكثر عرضة لخطر الترحيل والإعادة القسرية.

نازح داخلي في جميع المناطق السورية

6.9 مليون

سوريين محتاجين للمساعدات الإنسانية

14.6 مليون

من الأسر في سوريا غير قادرة على تلبية احتياجاتها

76%

⁸ هيومن رايتس ووتش، تقرير "لا مجال للبحث في حقوق اللاجئين في لبنان"، 4 تموز/ يوليو 2018، <https://cutt.us/wZC7q>.

⁹ UNHCR, Syrian Arab Republic: 2022 Strategy and Response Plan Overview. <https://cutt.us/Y106Y>.

¹⁰ البنك الدولي، تقرير "المالية العامة في لبنان: مخطط تمويل يونزي"، 3 آب/ أغسطس 2022، <https://cutt.us/uKOkY>.

¹¹ المرجع نفسه.

¹² المرجع نفسه.

لغاية تاريخ نشر التقرير الحاضر، لم يصدر عن الحكومة اللبنانية أي بيان رسمي يتضمن سياسة محددة لتعامل الحكومة مع ما تسميه "العودة الطوعية" للاجئين السوريين إلى بلادهم، فلا خطة واضحة ولا سياسة إجراءات شفافة أصدرتها الحكومة اللبنانية. تم الشروع بتنفيذ خطة إعادة اللاجئين في عام 2017، وتوقفت مؤقتاً خلال جائحة "كوفيد-19" في عام 2020، ليعلن لبنان استئنافها في 12 تشرين الأول / أكتوبر الماضي، وسط تخوفات وانتقادات من منظمات إنسانية وجهات سياسية تحذّر من انتهاكات قد تطال اللاجئين السوريين العائدين.

• الدفعة الأولى

شهدت الحدود اللبنانية - السورية في 26 من تشرين الأول / أكتوبر الماضي عودة أولى دفعات اللاجئين السوريين من مخيم عرسال هذا العام بتنسيق بين الحكومة اللبنانية والحكومة السورية، تحت إشراف جهاز الأمن العام اللبناني، ضمن مسمى "مشروع أمان"، الذي أطلقه وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني هكتور حجار¹³، خلال اجتماعه مع رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبناني، نجيب ميقاتي.

و"بلغ عدد العائلات التي سجلت أسماءها للعودة في القافلة الأولى لدى وزارة المهجرين (اللبنانية) 483 عائلة، أي ما بين 1500 و1800 شخصاً، وقد تم تسجيل 235 سيارة كذلك"، بحسب ما قاله وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال، عصام شرف الدين، في إحدى التصريحات الرسمية¹⁴.

• الدفعة الثانية

كما انطلقت في 5 من تشرين الثاني / نوفمبر 2022، الدفعة الثانية من خطة "العودة الطوعية" من منطقة عرسال تحت اسم متداول بين اللاجئين السوريين وناشطين بعدة مناطق لبنانية وهو "قافلة المطلوبين"، دون معرفة أسباب هذه التسمية. وبلغ عدد العائدين من اللاجئين في الدفعة الثانية من الخطة حوالي 100 لاجئ، بحسب ما رصده مركز ACHR، ووصلت القافلة إلى منطقة القلمون الغربي في بلدة رأس العين. واعتقل فرع الأمن السياسي، وفق ما سجّله المركز، بمنطقة النيك لاجئان من بين العائدين خلال الدفعة الثانية، أحدهما تم الإفراج عنه بعد دفع رشوة مالية، أما الثاني ما يزال موقوفاً.

وعن الآلية التي ستعتمدها الحكومة اللبنانية لاستئناف قوافل العودة، قال المدير العام للأمن العام اللبناني، اللواء عباس إبراهيم¹⁵: "الآلية هي ذاتها التي اعتمدها منذ العام 2017، وأسفرت عن إعادة ما يقارب 485 ألفاً"، كما ذكر أن لبنان "لم ولن ننتظر ضوءاً أخضراً من أحد لاستئناف قوافل العودة، ولا أحد سمح لنا من قبل ولا سأل. وإن كان هناك من تغيير في الموقف الأوروبي من موضوع العودة، فذلك يعود إلى ما تركته قوافل الهجرة غير الشرعية التي تطرق أبوابهم، وأن هذا الأمر قد يُغيّر في المقاربة الدولية لهذا الملف، فنحن في لحظة سياسية مؤاتية للعمل على إعادة هؤلاء (اللاجئون السوريون) إلى بلادهم"¹⁶.

ووفق ما علم به مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)، فإن تسجيل طلبات العودة إلى سوريا لدى مراكز تسجيل في مختلف أنحاء لبنان يكون تحت إشراف وتنسيق المديرية العامة للأمن العام اللبناني، لكن الإجراءات القانونية للأوراق والموافقات الرسمية للطلبات غير واضحة، إلا أن البت بالموافقات تتم من خلال السلطات السورية، ويتم ذلك عبر الأمن العام اللبناني الذي يبلغ بدوره اللاجئين المسجلين نسخة مصوّرة من الموافقة إلى الشخص المعني، وعند مغادرة لبنان، يتم وضع إشارة منع دخول إلى لبنان بإقرار واضح وصريح لدى مكاتب الأمن العام على الحدود اللبنانية، من دون معرفة المدة الزمنية لمنع دخولهم لبنان.

ما هي خطة الحكومة اللبنانية لإعادة اللاجئين؟



483



253



حوالي

100

¹³ بحسب ما عُرفت به رئاسة مجلس الوزراء في لبنان عبر "تويتز"، 27 تشرين الأول / أكتوبر 2022. <https://cutt.us/UleLS>

¹⁴ تصريح وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال، عصام شرف الدين لموقع "الحرّة"، 13 تشرين الأول / أكتوبر 2022. <https://cutt.us/nQBFy>

¹⁵ المرجع نفسه.

¹⁶ المرجع نفسه.



ما هي الضغوطات التي تُمارس على اللاجئين في لبنان؟

تمارس السلطات اللبنانية العديد من الضغوطات على اللاجئين السوريين، فلم تتوقف **التصريحات من قبل السياسيين عن لوم اللاجئين** إلى ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية في البلاد، إضافة إلى تعزيز **خطابات الكراهية** بين المواطنين اللبنانيين واللاجئين السوريين، والتي تسببت في العديد من المناطق **بطردهم من مساكنهم المؤقتة تعسفيًا** من دون تدخل من السلطات المحلية التي تكون شاهدة في بعض الأحيان على عمليات الطرد وإجلاء المخيمات بصورة غير قانونية، وفق ما سجل مركز ACHR.

عدا عن أن اللاجئين هم من الفئات المستضعفة في البلاد بسبب القرارات المتتالية التي ترسو على توافق في عدم رغبة تنظيم شؤون اللاجئين في لبنان، من خلال **عدم إصدار تصاريح الإقامة** التي تحد من وصولهم إلى الحقوق الأساسية كتقديم الشكاوى القانونية أو الوقوف عند القرارات التعسفية للمطالبة بالحقوق عبر القضاء، تليها مشاركة بعض القوى الأمنية في انتهاكات حقوق الإنسان.

إن تلك العوامل المتنوعة قد تؤثر بشكل أو بآخر على قرارات اللاجئين، التي تصب في إقرارهم في رغبتهم بالعودة إلى مناطقهم الأصلية، لكنها لا تعبر عن آرائهم الحقيقية برغبتهم الفعلية في العودة، إذ أن مبدأ "الطوعية" ركن من أركان العودة، وتفسر الطوعية غالبًا بالموافقة الاختيارية (غير القسرية) عن كامل رضا اللاجئ من دون أي أسباب أو مسببات لاتخاذ القرار، أي أن تكون صادرة بشكل مستقل عند اتخاذ القرار عن الظروف الإنسانية التي يعيشها اللاجئ في البلدان المضيفة.

تعد المخاوف الأمنية السبب الأبرز الذي تستند إليه السلطات اللبنانية لفرض قيود أكثر، وعلى الرغم من أن بعض السوريين في لبنان تورطوا في هجمات إرهابية، أثناء معركة صيدا في حزيران/ يونيو 2013، والمواجهات في عرسال في آب/ أغسطس 2014، لكن ليس هناك أدلة كافية تشير إلى ظهور تمرد واسع النطاق ضد الدولة اللبنانية من قبل اللاجئين السوريين، إذ أن غالبيتهم ينشغل بتأمين احتياجاتهم المعيشية الأساسية، يزرع 88% منهم تحت وطأة الفقر المدقع¹⁷، ولذلك لطالما وجدت الدولة اللبنانية صعوبة في التمييز بين من يشكلون خطرًا أمنيًا ومن ليسوا كذلك من السوريين.

إضافة إلى ذلك، فإن **عمليات الاعتقال العشوائي للاجئين السوريين ومداومة المخيمات وأماكن سكنهم** ما زالت تُسجل على نطاق واسع في عدة مناطق لبنانية، غالبًا ما تكون عمليات الإخلاء وحظر التجول والمداومات والاعتقالات التعسفية قد تكون في معظم الأحيان غير قانونية ولا تستند إلى أسباب موجبة قانونًا.

بحسب ACHR، **يعد الاعتقال التعسفي في لبنان من أبرز الانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئون السوريون**، حيث سجل المركز 139 حالة اعتقال تعسفي خلال العام 2021، أما بالنسبة لعام 2020، فقد وثق المركز 25 حالة اعتقال تعسفي، 19 حالة اعتقال تعسفي فردية وست حالات جماعية، ويمكن إيعاز العدد المنخفض في العام 2020 إلى جائحة "كوفيد-19" وما تبعها من إغلاقات وإجراءات الحجر الصحي، بينما سجل ACHR حالة اعتقال تعسفي منذ بداية 2022 حتى تشرين الأول/ أكتوبر الماضي 262 حالة اعتقال تعسفي.

وعمليات مداومة المخيمات وأماكن سكن اللاجئين ما زالت تسجل على نطاق واسع ومنهجي، فقد بلغ عدد حالات الإخلاء القسرية بحق اللاجئين السوريين من أماكن سكنهم 1871، من بداية العام 2022 حتى تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، وفق ما سجله مركز ACHR، وكانت معظم الإخلاء القسرية من المخيمات ضمن حالات جماعية، وهو ما يفسر ارتفاع عدد الحالات التي سجلها المركز.



<< خطابات الكراهية



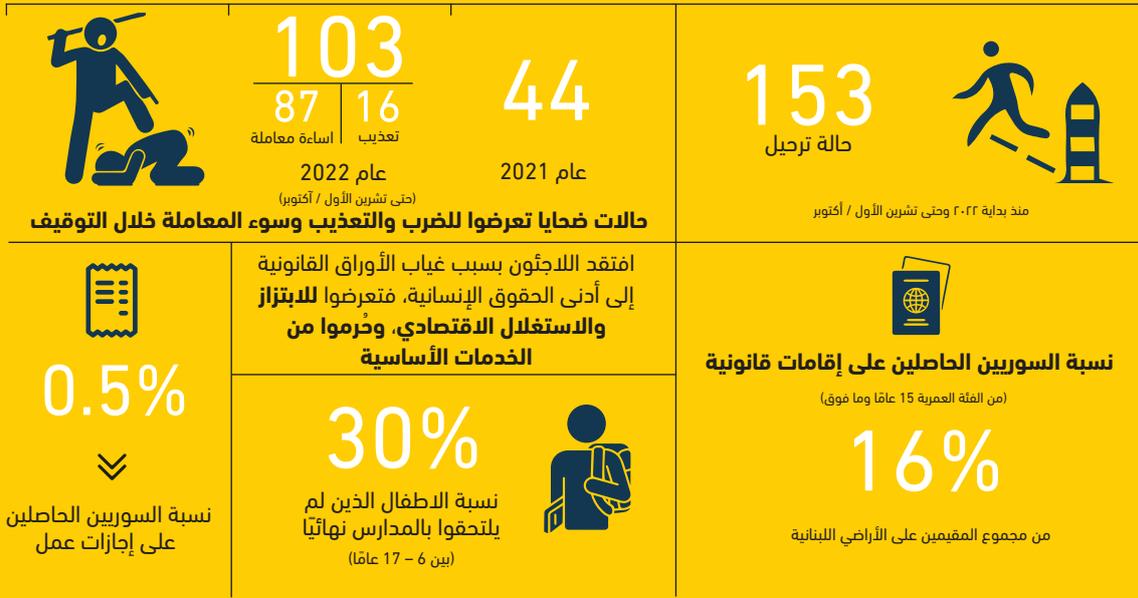
<< الطرد من المخيمات



<< عدم إصدار تصاريح الإقامة



<< الاعتقال العشوائي



كما وثّق مركز ACHR ترحيل 153 لاجئًا من مناطق لبنانية إلى سوريا منذ بداية عام 2022 وحتى تشرين الأول / أكتوبر الماضي، عبر الأمن العام اللبناني ومخابرات الجيش اللبناني والجيش اللبناني. بتاريخ 1 من آذار/ مارس الماضي، اعتقل أحد الضحايا من قبل الدرك اللبناني بسبب إشكال جماعي لا دخل له به، نقله الدرك على إثرها إلى مخفر بعلبك وبقي هناك لمدة 20 يومًا، ثم نقله الدرك بعدها إلى مخفر العدلية في بعلبك وذلك بتاريخ 20 من آذار/ مارس نفسه، لحين انتهاء التحقيق وتمت تبرئته في القضية.

وبتاريخ 25 من أيار/ مايو الماضي، تم تحويل تلك الضحية إلى الأمن العام ببعلبك على أن يتم إخلاء سبيله من هناك، وبعد ثلاثة أيام تم ترحيله إلى سوريا، أي بتاريخ 28 من أيار/ مايو 2022، وتم تسليمه للجانب السوري في مركز الهجرة والجوازات في محافظة حمص، رغم أنه أخبر الأمن العام اللبناني بقصة مرضه ورفض ترحيله إلى سوريا، لكنه أجبر على الترحيل، في الوقت الذي يعاني فيه من مرض في الكلية، إذ يعيش بكلية واحدة.

وداخل سوريا اختفى لمدة شهر، وغابت المعلومات عنه بشكل كامل حتى اتصل بعائلته ليخبرهم بأنه تم سجنه في حمص لمدة خمسة أيام، ومن ثم تم تحويله إلى مركز استقبال التجنيد الإجباري العسكري بهدف أداء واجب الخدمة العسكرية الإلزامية. في الوقت الحالي يخدم الضحية في صفوف الجيش السوري في منطقة حمص. والآل هو مريض ويعاني من الخدمة العسكرية وسوء المعاملة للإنسانية مع غياب العناية الطبية اللازمة.

يمارس التعذيب بشكل منهجي على اللاجئين السوريين أثناء اعتقالهم أو توقيفهم أو التحقيق معهم، إضافة إلى ظروف التوقيف للإنسانية في أماكن الاعتقال والتي لا تراعي القواعد الدنيا لمعاملة المسجونين أو الموقوفين أو المحتجزين. سجل مركز وصول 44 حالة تعرض ضحاياها خلال التوقيف إلى الضرب والتعذيب وسوء المعاملة في عام 2021، بينما في عام 2022، فقد سجل المركز ارتفاع ملاحظ لعدد حالات التعذيب، إذ بلغ عدد حالات إساءة المعاملة والتعذيب منذ بداية العام وحتى تشرين الأول / أكتوبر الماضي 103 حالات، 16 ضحية منها نتيجة التعذيب، و 87 ضحية نتيجة إساءة المعاملة.

ووفق تقديرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فإن نسبة السوريين الحاصلين على إقامات قانونية (من الفئة العمرية 15 عامًا وما فوق) بـ 16% من مجموع المقيمين على الأراضي اللبنانية¹⁸. لم تتغير هذه النسبة المنخفضة كثيرًا خلال السنوات الماضية¹⁹، تحديدًا منذ بداية عام 2015، تاريخ إصدار الأمن العام لمذكرة تفرض شروطًا تعجيزية على دخول السوريين عبر الحدود وعلى حصولهم على إقامات قانونية.

افتقد اللاجئون بسبب غياب الأوراق القانونية إلى أدنى الحقوق الإنسانية، فتعرضوا للاحتجاز والاستغلال الاقتصادي، وحرُموا من الخدمات الأساسية كالحق في العمل بصورة شرعية (نسبة السوريين الحاصلين على إجازات عمل تقدر بـ 0.5%)²⁰، مع صعوبة الحصول على خدمات التعليم والطبابة. تقدر الأمم المتحدة نسبة الاطفال (بين 6 - 17 عامًا) الذين لم يلتحقوا بالمدارس نهائيًا بـ 30% من إجمالي عدد الأطفال السوريين في لبنان²¹.

تجعل هذه الممارسات العيش في لبنان كبلد مضيف لا تطاق للعديد من اللاجئين، ما يجبر الكثير منهم على العودة إلى سوريا، رغم المخاطر الأمنية المستمرة في مختلف المناطق السورية. كما أن معظم الإجراءات الحكومية، المتعلقة بمعاملات الأحوال الشخصية والتعليم والتوظيف والطبابة بالإضافة لحرية التنقل، مرتبطة بالحصول على وثائق إقامة سارية المفعول، في الوقت الذي يوجد 16% فقط من اللاجئين يملكون إقامات قانونية في لبنان²²، والكثير منهم لا يملكون بطاقات عائلية أو بيانات عائلية مصدقة أصلًا، وهناك صعوبة في الحصول على هذه الوثائق من سوريا أو من السفارة السورية في لبنان، إذ يتوجب دفع مبالغ طائلة للحصول عليها، بالإضافة لعمليات الابتزاز والاحتيايل والتزوير التي يقع بها اللاجئون ليتمكنوا من الحصول على هذه الوثائق، ولذلك فإن جميع هذه الصعوبات الإجرائية تعطل حياتهم اليومية وتعيق وصولهم إلى حياة كريمة وأمنة.

¹⁸ VASYR 2021 - Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon, <https://cutt.us/EilQp>

¹⁹ دراسة تظهر أن اللاجئين السوريين في لبنان ازدادوا فقرًا وضعفًا في عام 2017، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2018، <https://cutt.us/3kxe5>

²⁰ 101 من الحقائق والأرقام حول أزمة اللجوء السوري - معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، <https://cutt.us/YB9u>

²¹ VASYR 2021 - Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon, <https://cutt.us/EilQp>

²² المرجع نفسه.

حالات العودة التي تم توثيقها من قبل مركز وصول لحقوق الإنسان

عمل مركز وصول لحقوق الإنسان منذ انطلاقتها في العام 2018 على توثيق الانتهاكات الواقعة بحق اللاجئين السوريين المقيمين في لبنان، وتم إدراج بعض الشهادات الحية التي وثقها فريق المركز بما يخص قضية "العودة الطوعية" إلى سوريا.



الشهادة الثالثة

قرر "جلال" العودة إلى سوريا مع أسرته رغم المخاطر الأمنية المتوقعة جراء ذلك، بتسجيل اسمه في مكتب الأمن العام الإقليمي منذ بداية آذار/ مارس 2022، بسبب ضيق الأزمة المعيشية على حياة أسرته. قال "جلال" لـ ACHR، إن "جميع الإيجارات والفواتير التي يجب دفعها صار الدفع النقدي لها بالدولار حصراً، ولا يوجد لدينا القدرة على تحمّل تكلفة هذه المعيشة"، ويعاني "جلال" أيضاً من العنف المجتمعي المصحوب بخطاب الكراهية ضد اللاجئين، ف"بهذا الوضع لن نستطيع العيش ولن نستطيع اتخاذ أي قرار سوى العودة إلى المكان غير الآمن".

يواجه اللاجئون عوائق متزايدة في تأمين حياة كريمة لهم ولأسرهم، بمحدودية الحصول على المساعدات المقدمة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أو الوصول إلى الخدمات الأساسية من التعليم والرعاية الصحية والعمل، دون توفير الحدود الدنيا من مقومات المعيشة الكريمة أو الحياة، وبالتالي، فإن ظروف اللاجئين المعيشية في لبنان تلقي الكثير من الشكوك حول حقيقة أو قدرة السوريين على أن تكون عودتهم إلى بلدهم الأصلي هي طوعية حقاً.



الشهادة الثانية

منذ ستة أعوام أصيب زوج "فاطمة" بجلطة دماغية بعد وفاة أولاده، في سوريا بإحدى المعارك العسكرية عام 2013، الأمر الذي تسبب له بأن يبقى مقعداً مدى الحياة، بينما تساعد "فاطمة" على تأمين أدويته وتغذيته عن طريق مساعدة مفوضية اللاجئين والجمعيات الشريكة لها طوال تلك الأعوام. قالت فاطمة: "لم يحد لدينا خيار للعيش هنا (لبنان)، نموت هنا ونموت في سوريا، ولكن على الأقل فإننا ندفن هناك مجاناً".

منذ بداية عام 2020، ومع دخول لبنان في أزمة اقتصادية ونقص التمويل المخصص لبعض الجمعيات الإغاثية، ضاقت على "فاطمة"، بازدياد أعباء المصاريف اليومية ودفع الفواتير بالدولار حصراً، لم تعد الزوجة قادرة على تأمين مستلزمات المعيشة والأدوية المخصصة لزوجها المريض، أما المساعدة المالية فلم تعد متوفرة كما كانت عليه في السابق، فالكثير من الجمعيات "ترفض المساعدة بحجة عدم وجود التمويل"، بحسب الأجوبة التي تصل إلى "فاطمة" من قبل العاملين في الجمعيات، في ظل مساعدة خجولة ما تزال تصل من قبل مفوضية اللاجئين، تقدم كل ثلاثة أشهر، لكنها غير منتظمة ومتقطعة، وتترك بصمة محدودة لمساعدة "فاطمة". وفي الواقع لا يوجد أي جهة تعالج هذه المعاناة بالقدر الكافي بسبب تقلص التمويل الموجه لتقديم المساعدات للاجئين، عدا عن أن جزء كبير من التمويل يمرّ عبر الحكومة اللبنانية من دون وجود جهة رقابية.



الشهادة الأولى

قرر "أسامة" وهو لاجئ سوري في لبنان العودة إلى سوريا عبر تسجيل اسمه في مكتب الأمن العام الإقليمي، قال "أسامة" لمركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)، "سجلت للعودة في آذار 2022، بسبب الفقر لا أريد مشاهدة أولادي جوعى ولا أستطيع فعل أي شيء لهم، وجاءت الموافقة على اسمي في تموز 2022".

دخل "أسامة" إلى لبنان عام 2013، ليجد في بلدة عرسال مكاناً يقيم فيه مع عائلته ضمن المخيمات التي خصصتها المنظمات الإغاثية لذلك، يعاني من قلة مدخوله المادي، إذ يعمل "أسامة" بمجال الزراعة الموسمية مقابل بدل يومي لا يتجاوز قدره نصف دولار أمريكي. ولم تعد تكفي المساعدات المالية الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) "ثمن ربطة خبز للعائلة"، بحسب "أسامة"، إذ تقتصر المساعدة المالية على مبلغ 500 ألف ليرة لبنانية للفرد الواحد.

كان منع التنقل وعدم تجديد الإقامة من قبل الأمن العام اللبناني وعدم السماح له بالعمل بما يتوافق مع كفاءته الأكاديمية هي الأسباب الأبرز لدى "أسامة" في اتخاذ قرار العودة إلى سوريا رغم معرفته باستمرار المخاطر الأمنية عليه هناك.

المكونات القانونية للعودة الطوعية



” عرفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اللاجئين بأنهم "أشخاص لا يمكنهم العودة إلى بلدنا الأصل بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد، أو الصراع، أو العنف، أو ظروف أخرى أُخِلت بالنظام العام بشكل كبير، وهم بالتالي بحاجة للحماية الدولية. ويمكن للخلط بين اللاجئين والمهاجرين أو الإشارة إلى اللاجئين على أنهم فئة فرعية من المهاجرين أن يؤثر بشكل كبير على حياة وسلامة الأشخاص الفارين من الاضطهاد أو الصراع“²³

وبالتالي، فإن هناك عتبات حماية مكوّنة من 22 نقطة أساسية²⁴، حددتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لا ينبغي أن تكون هناك أي جهود نشطة لإعادة اللاجئين السوريين من دون تحقيق جميع تلك النقاط، أبرزها :

- تخفيض كبير ودائم للأعمال العدائية
- إبرام اتفاق رسمي مع الحكومة السورية والدول المضيفة والجهات الفاعلة الأخرى حسب الاقتضاء، لاستقبال العائدين.
- تقديم ضمانات حقيقية بأن العائدين لن يواجهوا المضايقات أو التمييز أو الاحتجاز التعسفي أو التهديد الجسدي أو المحاكمة، بسبب آرائهم السياسية، أو لمغادرتهم سوريا بطريقة غير شرعية أو لتقديم طلب لجوء في الخارج.
- أن يكون قرار كل لاجئ بالعودة يكون مستنيراً وطوعياً حقاً، دون أي إكراه.

وفي الواقع، لم تبلغ سوريا حالة من وقف الأعمال العدائية، حيث يستمر غياب الأمن في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، بالإضافة إلى استمرار العنف المسلح، حيث يعاني السوريون من تدهور اقتصادي بلغ أقصاه²⁵، بحسب تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بسوريا الصادر في 12 أيلول / سبتمبر الماضي²⁶، الأمر الذي لا يضمن أن تكون عودة اللاجئين طوعية وآمنة، ومن شأنه ذلك أن يترتب عليها أذى جسدي أو انتهاك لحقوقهم الإنسانية الأساسية.

²³ المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين ، <https://cutt.us/hMcBL>.

²⁴ وهذه هي شروط "الاستراتيجية الشاملة للحماية والحلول: المعايير والحدود الدنيا المطلوبة لتوفير الحماية لعودة اللاجئين إلى سوريا". المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شباط/ فبراير 2018، <https://cutt.us/a66ND>.

²⁵ تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، مجلس الأمن، 12 أيلول / سبتمبر 2022، <https://cutt.us/5wftM>.

²⁶ تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، مجلس الأمن، 12 أيلول / سبتمبر 2022، <https://cutt.us/5wftM>.

مدى توافق خطة العودة في لبنان مع القانون الدولي



روينز

السياسات التي تتبعها الحكومة اللبنانية للتضييق على اللاجئين السوريين والتغاضي عن خطاب الكراهية الموجه ضدهم، والخطة المعلنة مؤخرًا تندرج جميعها في إطار الإعادة القسرية المحظورة قانونًا، والتي لا تقتصر على عملية الطرد أو الترحيل المباشر، بل تشمل التدابير غير المباشرة، والتي تحدث التأثير نفسه.

تنتهك الحكومة اللبنانية التزاماتها في سياق إعادة اللاجئين بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية²⁷، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية²⁸، الفقرة الأولى من المادة الأولى من العهد، والمتعلقة بحق الشعوب في تقرير المصير، والتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة²⁹ التي تنص في المادة 45 الفقرة الرابعة على حظر نقل أو ترحيل الأجانب الموجودين داخل إقليم الدولة المتحاربة، إلى دولة يخشى تعرضه فيها للاضطهاد بسبب آرائه السياسية أو عقائده الدينية، دون تحديد ما إذا كانوا لاجئين أو غير لاجئين.

كما يخالف لبنان المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب³⁰، التي صادق عليها في 5 تشرين الأول / أكتوبر 2000 من خلال ترحيل اللاجئين إلى سوريا على الرغم من وجود مخاطر أمنية للبعض، وبالتالي تعرض حياة بعض اللاجئين المرشحين إلى الخطر.

²⁷ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتم النص فيه على مبدأ عدم التمييز بسبب "العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب". <https://cutt.us/1zjsD>.

²⁸ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة 12 من العهد، "حق تقرير المصير من الحقوق المتمتعة بأهمية خاصة". <https://cutt.us/1qt2w>.

²⁹ اتفاقية جنيف الرابعة، <https://cutt.us/8dvBA>.

³⁰ UN Treaty Body Database, n.d., "Ratification Status for Lebanon" <https://bit.ly/3rbNrVZ>

الخاتمة والتوصيات

يعد غياب تطبيق المفاهيم الأساسية للعودة الطوعية من قبل الحكومة اللبنانية، كما غياب دور المجتمع الدولي في حثها على الالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية، يسبب الكثير من التشتت في مستقبل اللاجئين. فالحكومة اللبنانية تنفذ عمليات الترحيل والعودة القسرية من دون إعطاء اللاجئين الحق في العيش حياة كريمة، أو تأمين احتياجاتهم الأساسية الأمر الذي يحول بينهم وبين التفكير باتخاذ قرار العودة في الوقت الذي ما تزال فيه سوريا بلدًا غير آمن لهم.

من هنا، يقدم مركز وصول مجموعة توصيات:

- على الحكومة اللبنانية الإيفاء بالالتزامات الدولية فيما يخص نصوص "اتفاقية مناهضة التعذيب"، من خلال **عدم إعادة اللاجئين السوريين قسريًا إلى سوريا، باعتبارها بلدًا غير آمن حتى الآن.**
- على الحكومة اللبنانية التراجع عن الخطة المعلنة بإعادة 15 ألف لاجئ سوري شهريًا، لما تتضمنه من انتهاك لحظر الإعادة القسرية المطلق.
- **وقف جميع أشكال الإجراءات التعسفية بالترحيل** تحت مسمى "العودة الطوعية".
- على المجتمع الدولي العمل من أجل **تعزيز الأمان في سوريا** مع التصدي في الوقت نفسه لمحاولات فرض العودة على اللاجئين بطريقة غير قانونية.
- على الحكومات المانحة المساهمة في **تحمل أعباء اللاجئين على دول الجوار السوري**، وتمويل برامج إنعاش اقتصادي تفيد المجتمع اللاجئ والمضيف.



"العودة الطوعية" القسرية لللاجئين السوريين من لبنان

تقرير ملخص حول خطة الحكومة
اللبنانية "للعودة الطوعية" لإعادة
اللاجئين السوريين إلى بلادهم




Attribution-NonCommercial-
NoDerivatives 4.0 International
(CC BY-NC-ND 4.0)

www.achrightrights.org

@ACHRights     